

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة
وعضوية القضاة السادة

محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز: سلطة المياه.

وكيلها المحامي عبد الحافظ بركات

المميز ضده: قصي عبد الله فالح العزام.

وكيلاه المحاميان سائد العزام وبلال العزام.

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف إربد في القضية الحقوقية رقم ٢٠١٥/١٨٢٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١/١٧
المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة
بداية حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٥/١١٨٥ تاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ القاضي
بالزام المدعى عليها سلطة المياه بدفع مبلغ تسعة عشر ألفاً وستمئة واثنتين
وأربعين ديناراً وثلاثمئة وسبعة وخمسين فلساً (١٩٦٤٢ ديناراً و٣٥٧ فلساً)
للمدعي مع تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب
محاماة والفائدة القانونية السنوية ومقدارها ٩% من مبلغ التعويض المحكوم به
تحتسب بعد مرور شهر واحد على اكتساب الحكم الدرجة القطعية بحال عدم
دفع هذا المبلغ وإيداعه وفق الأصول وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٢٨٥

التي تكبدها المستأنف عليه من مرحلة الاستئناف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي:

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة حيث إنه لا يتناسب وتقرير لجنة المنشئ وفروقات الأسعار كبيرة جداً فيما بين التقريرين.
 - ٢- إن سعر المتر المربع في المنطقة السكنية أقل بكثير مما قدره الخبراء أمام محكمة الاستئناف ومخالف لأحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك.
 - ٣- تجاوز الخبراء الحدود المعطاة لهم من قبل محكمة الاستئناف ولم يقوموا باحتساب المساحات بشكل دقيق.
 - ٤- لم تراجع محكمة الاستئناف الأصول القانونية السليمة في السير بالدعوى حيث لم تراجع تسلسل الإجراءات حسب قانون أصول المحاكمات المدنية.
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعي/ قصي عبد الله فالح العزام وكيلاه المحاميان سائد العزام وبلال العزام الدعوى رقم ٢٠١٥/١١٨٥ لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليها/ سلطة المياه.

للمطالبة: ببدل التعويض العادل عن الاستملاك.

على سند من القول: يملك المدعي حصصاً في قطعة الأرض رقم (٨٠) حوض (٣) من أراضي قرية المنشية وقيام المدعى عليها باستملاك كامل مساحة القطعة لغايات تحلية مشروع وادي العرب والمدعى عليها ممتنعة عن دفع التعويض. وطلب المدعي بالنتيجة الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي بدل التعويض العادل عن المساحة المستملكة وما عليها حسب تقدير أهل الخبرة والرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية.

بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٧ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٩٦٤٢) ديناراً و (٣٥٧) فلساً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية.

لم يلاق القرار قبولاً من المدعى عليها فطعن فيه استئنافاً وقضت محكمة استئناف إربد بقرارها رقم ٢٠١٥/١٨٢٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١/١٧٠ برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم ترتضِ المستأنفة القرار الاستئنافي فاستدعت تمييزه ضمن المدة القانونية.

وبالرد على أسباب التمييز:

وعن السبب الرابع ومفاده أن المحكمة لم تراع الأصول السليمة أثناء سير الدعوى.

جاء هذا الطعن عاماً لا يصلح أن يكون سبباً من أسباب الطعن فنقرر رده.

وعن باقي أسباب التمييزي وتنصب على تخطئة المحكمة باعتماد تقرير الخبرة.

وفي ذلك نجد إن المحكمة قامت بإجراء خبرة جديدة بمعرفة خبراء من ذوي المعرفة والاختصاص قاموا وتحت إشراف المحكمة بالوقوف على رقبة العقار وتقديموا

لاحقاً بتقرير يشتمل على وصف شامل ودقيق للأرض موضوع الدعوى وتم احتساب التعويض بتاريخ إعلان الرغبة بالاستملاك مع مراعاة حكم المادة العاشرة من قانون الاستملاك فجاء التقدير مشتملاً على المهمة الموكلة للخبراء موافقاً للقانون والأصول وأسباب الطعن لا ترد عليه ويتعين ردها.

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ع